الأمم المتحدة

A/AC.109/2020/11

الجمعية العامة

Distr.: General
18 February 2020
Arabic
Original: French

اللجنة الخاصـــة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

كاليدونيا الجديدة

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

لمحة عامة عن الإقليم 3

أولا – المسائل الدستورية والسياسية والقانونية 4

ثانيا – الميزانية 11

ثالثا – الحالة الاقتصادية 11

ألف – لمحة عامة 11

باء – الموارد المعدنية 13

جيم – إنشاء المباني والتشييد والصناعة 13

دال – مصائد الأسماك والزراعة 14

هاء – النقل والاتصالات 14

واو – السياحة والبيئة 15

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدة من مصادر عامة، منها مصادر تابعة لحكومة الإقليم، ومن المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة في 12 كانون الأول/ديسمبر 2019. وترد تفاصيل إضافية في ورقات العمل السابقة التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع التالي: https://www.un.org/dppa/decolonization/ar/documents/workingpapers.

240320 060320 20-02513 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الصفحة

رابعا – الأحوال الاجتماعية 15

ألف – معلومات أساسية 15

باء – العمالة 16

جيم – التعليم 17

دال – شؤون الصحة العامة 18

خامسا – العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين 19

سادسا – موقف الدولة القائمة بالإدارة 20

سابعا – نظر منظمة الأمم المتحدة في المسألة 21

ألف – اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة 21

باء – لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) 22

جيم – القرار الذي اتخذته الجمعية العامة 22

المرفق – خريطة كاليدونيا الجديدة 23

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: كاليدونيا الجديدة إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي بالمعنى الوارد في ميثاق الأمم المتحدة، تُديره فرنسا. أما الدستور الفرنسي فيمنحها مركز إقليم يقع ما وراء البحار وذي طابع خاص ومتمتع بحكم ذاتي مُعزَّز.

ممثل الدولة القائمة بالإدارة: لوران بريفوست، المفوض السامي للجمهورية (عُيِّن في 10 تموز/يوليه 2019).

الموقع الجغرافي: تقع كاليدونيا الجديدة في المحيط الهادئ، على بعد نحو 500 1 كيلومتر إلى الشرق من أستراليا و 800 1 كيلومتر إلى الشمال من نيوزيلندا. وهي تتكون من الجزيرة الرئيسية غراند تير، وجزيرة بّان، وأرخبيل بيليب، وهيون وسربريز، وجزر تشيسترفيلد، وشعاب بيلون، وجزر لوايّوتي (ماري، وليفّو، وتيغا، وبوطو – بوبري، وأوفِيا)، وجزيرة وَالْبّول، وجزر أستيرولاب، وجزر ماثيو وفيرن أو هنتر، وجزر صغيرة بالقرب من الشاطئ. وتضم أيضا عدة جزر صغيرة غير مأهولة تقع شمالي جزر لوايّوتي.

المساحة: 575 18 كيلومترا مربعا (الإقليم ككل)؛ 750 16 كيلومترا مربعا (غراند تير).

المنطقة الاقتصادية الخالصة: 543 422 1 كيلومترا مربعا.

عدد السكان: 767 268 نسمة (تعداد السكان لعام 2014).

متوسط العمر المتوقع: النساء: 80,1 سنة؛ الرجال: 74,4 سنة (2015).

التكوين العرقي: يتكون سكان الإقليم من الميلانيزيين، وهم أساسا من الكاناك (39,1 في المائة)؛ ومن المقيمين المنحدرين من أصل أوروبي، وهم أساسا فرنسيون (27,2 في المائة)؛ ومن الواليزيين والفوتونيين (8,2 في المائة)؛ ومن التاهيتيين (2,1 في المائة)؛ ومن الإندونيسيين (1,4 في المائة)؛ ومن الفيتناميين (0,9 في المائة)؛ ومن الفانواتويين (0,9 في المائة)؛ ومن السكان الذين يصنفهم المعهد الوطني الفرنسي للإحصاء والدراسات الاقتصادية بأنهم "سكان من أصول أخرى" (20,2 في المائة).

اللغات: اللغة الرسمية هي الفرنسية. وتُستخدم نحو 27 لغة كاناكية محلية في مناطق جغرافية معلومة جيداً. وينص الاتفاق المتعلق بكاليدونيا الجديدة الموقع في نوميا في 5 أيار/مايو 1998 (اتفاق نوميا) على أن لغات الكاناك واللغة الفرنسية هي لغات التعليم والثقافة.

العاصمة: نوميا، وتقع في الطرف الجنوبي من غراند تير.

رئيس حكومة الإقليم: تيبري سانتا (منذ 28 حزيران/يونيه 2019).

الأحزاب السياسية الرئيسية: يضم الكونغرس أربع فرق سياسية مشكَّلة (يُشترط أن يتشكل الفريق من ستة أعضاء لكي يُعترف به). والفريقان غير المؤيدان للاستقلال هما فريق "المستقبل بثقة" وفريق "كاليدونيا معاً". والفريقان المؤيدان للاستقلال هما فريق حزب الاتحاد الكاليدوني وجبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني وتجمع الأحزاب القومية، وفريق حزب الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال وحزب تحرير الكاناك.

الانتخابات: أُجريت آخر انتخابات وطنية في 23 نيسان/أبريل و 7 أيار/مايو 2017 (الانتخابات الرئاسية)، وفي 11 و 18 حزيران/يونيه 2017 (الانتخابات التشريعية)، وفي 24 أيلول/سبتمبر 2017 (انتخابات مجلس الشيوخ). وأُجريت آخر انتخابات محلية في 23 و 30 آذار/مارس 2014 (الانتخابات

البلدية) وفي 12 أيار/مايو 2019 (انتخابات المقاطعات). وأُجري الاستفتاء على حصول كاليدونيا الجديدة على السيادة الكاملة في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2018. وسيُجرى الاستفتاء المقبل في 6 أيلول/سبتمبر 2020.

البرلمان: كونغرس كاليدونيا الجديدة.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 3,64 ملايين فرنك من فرنكات الاتحاد المالي لمنطقة المحيط الهادئ (2018، مُقدَّر)، أي ما يعادل 500 30 يورو.

معدل البطالة: 11,9 في المائة (2018).

الاقتصاد: الصناعات الاستخراجية (للنيكل بالأخص)، والبناء، والسياحة.

العملة: فرنك الاتحاد المالي لمنطقة المحيط الهادئ (000 1 فرنك يساوي 8,38 يورو، مع العلم أن سعر الصرف ثابت).

لمحة تاريخية: اكتشف القبطان البريطاني جيمس كوك جزيرة غراند تير في عام 1774، وسماها "كاليدونيا الجديدة". وضمَّت فرنسا هذا الإقليم في 24 أيلول/سبتمبر 1853. وفي عام 1942، قررت الولايات المتحدة الأمريكية أن تنشئ في كاليدونيا الجديدة إحدى قواعدها العسكرية للمحيط الهادئ. وكان نحو 000 20 جندي نيوزيلندي يتمركزون في كاليدونيا الجديدة خلال الحرب العالمية الثانية. وفي عام 1946، جعلت فرنسا كاليدونيا الجديدة إقليما من أقاليمها في ما وراء البحار مع منحها حكما ذاتيا محدودا. وشهدت سبعينات القرن العشرين صعود الحركة المؤيدة للاستقلال التي بلغت ذروتها باندلاع أعمال عنف في ثمانينيات القرن العشرين عُرفت باسم "الأحداث". وأفضى توقيع اتفاقات ماتينيون في عام 1988 إلى إنشاء ثلاث مقاطعات من أجل استعادة توازن القوى. وبعد عشر سنوات، أي في عام 1998، نصَّ اتفاق نوميا على إرساء حكم ذاتي تدريجي للإقليم وعلى إجراء استفتاء بشأن حصول الإقليم على السيادة الكاملة، وقد أجري هذا الاستفتاء في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

أولا - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية

1 - كاليدونيا الجديدة إقليم ذو طابع خاص في إطار الجمهورية الفرنسية، يخضع لأحكام الباب الثالث عشر من الدستور (الأحكام الانتقالية المتعلقة بكاليدونيا الجديدة). وأنيك جيراردان، الوزيرة الفرنسية لشؤون الأقاليم الواقعة ما وراء البحار، هي الوزيرة المسؤولة عن كاليدونيا الجديدة، وتتولى بهذه الصفة الإشراف على تنسيق عمل الحكومة الفرنسية وتنفيذ إجراءاتها في إطار احترام الصفة القانونية للإقليم واحترام شكل تنظيمه. ويمثل الدولة القائمة بالإدارة في الإقليم مفوض سام مخوَّل له ممارسة سلطات الجمهورية في كاليدونيا الجديدة. ويشغل لوران بريفوست هذا المنصب حاليا. ووفقا للقانون التنظيمي رقم 99-209 المتعلق بكاليدونيا الجديدة، المؤرخ 19 آذار/مارس 1999، تحتفظ الدولة القائمة بالإدارة بصلاحيات في عدة مجالات منها العلاقات الدبلوماسية، ومراقبة الهجرة وشؤون الأجانب، والعملة، والخزينة العامة، والدفاع، والعدالة، وحفظ النظام العام. وفي مجال الدفاع، يُمارس المفوض السامي وقائد القوات المسلحة لكاليدونيا الجديدة المهام المنصوص عليها في التشريعات السارية. وتوجد في كاليدونيا الجديدة قاعدةٌ جوية وأخرى بحرية وفوج مشاة، بمجموع قوات يبلغ حوالي 700 1 فرد عسكري. وتعمل القوات المسلحة لكاليدونيا الجديدة في إطار مهام السلطة السيادية للدولة القائمة بالإدارة وتقدم الدعم إلى الحكومة الكاليدونية في ممارسة مسؤولياتها في مجال الدفاع المدني. وتقع على عاتق الدولة القائمة بالإدارة مهمة حفظ النظام العام، وهي مهمة يضطلع بها أفراد الشرطة الوطنية (حوالي 400 شرطي) وقوات الدرك (حوالي 800 دركي، بما في ذلك السرايا المتنقلة).

2 - ويخضع الإقليم للنظام القضائي المعمول به داخل الدولة القائمة بالإدارة، لكنه يتسم ببعض السمات المميزة مثل إلزامية اللجوء، أمام المحاكم المدنية، إلى محكّمين عرفيين في حالات المنازعات بين الأشخاص الخاضعين لنظام الحالة المدنية العرفي. ويوجد مقر محكمة الاستئناف في العاصمة نوميا. وتقدَّم طلبات النقض إلى محكمة النقض الوطنية.

3 - وبدأ ظهور حركة الكاناك المؤيدة للاستقلال في السبعينات من القرن العشرين في سياق عملية إنهاء الاستعمار التي كانت جارية في أفريقيا وأوقيانوسيا، وكردة فعل على قدوم أعداد كبيرة إليها من فرنسا في نهاية الستينات ومطلع السبعينات من القرن العشرين. وفي عام 1984، تأسست جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني لجمع شمل الأحزاب المؤيدة للاستقلال، وشكَّلت في العام نفسه حكومة مستقلة مؤقتة. وفي الفترة بين عامي 1984 و 1988، قضى نحو 80 شخصا حتفهم في مواجهات عنيفة وقعت بين المؤيدين للاستقلال ومناهضيه. وانتهت أعمال العنف بتوقيع اتفاقات ماتينيون في 26 حزيران/يونيه 1988 بين جبهةِ الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني، وحزبِ التجمع من أجل كاليدونيا داخل الجمهورية المؤيد لبقاء كاليدونيا الجديدة تحت سيادة الجمهورية الفرنسية، والحكومةِ الفرنسية. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن اتفاقات ماتينيون، واتفاق نوميا المبرم عام 1998، في وثائق العمل السابقة التي أعدتها الأمانة (انظر على سبيل المثال: A/AC.109/2016/11).

4 - وبموجب أحكام اتفاق نوميا، التزمت فرنسا بنقل صلاحيات معينة والسلطة على مؤسسات عديدة إلى حكومة كاليدونيا الجديدة خلال الفترة الممتدة بين عامي 1998 و 2018، مع استثناء الصلاحيات المتعلقة بالمسائل السيادية. وقد تمّت جميع عمليات النقل تلك، باستثناء تلك المتعلقة بوكالة التنمية الريفية وتهيئة الأراضي، وبالمسائل الثلاث التالية المنصوص عليها في المادة 27 من القانون التنظيمي 99-209 : (أ) القواعد المتعلقة بإدارة المقاطعات والبلديات ومؤسساتهما العمومية، ومراقبة مشروعية الإجراءات التي

تتخذها المقاطعات والبلديات ومؤسساتهما العمومية، والنظام المحاسبي والمالي للهيئات العمومية ومؤسساتها العمومية؛ (ب) والتعليم العالي؛ (ج) والاتصالات السمعية البصرية. والكونغرس، الذي يجوز له أن يطلب إتمام عمليات النقل هذه، لم يطلب حتى الآن نقل الصلاحيات المشار إليها في المادة 27 من القانون التنظيمي 99-209. وينص اتفاق نوميا أيضا على إجراء استفتاء بشأن حصول كاليدونيا الجديدة على السيادة الكاملة خلال ولاية كونغرس كاليدونيا للفترة 2014-2018، على ألا يُجرى الاستفتاء خلال الأشهر الستة الأخيرة من هذه الولاية. وتمثل موضوع الاستفتاء، بموجب أحكام الاتفاق، في نقل الصلاحيات المتعلقة بالمسائل السيادية، ونيل مركز دولي كامل المسؤولية، وتنظيم التحول من صفة المواطنة إلى صفة الجنسية. وكان أمام الكونغرس مهلة حتى نهاية أيار/مايو 2018 كي يطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة، بأغلبية ثلاثة أخماس أعضائه (33 عضوا من أصل 54 عضوا)، تنظيمَ الاستفتاء بشأن الحصول على السيادة الكاملة. وبعد انقضاء هذه المهلة، يعودُ تحديد موعد الاستفتاء إلى الدولة القائمة بالإدارة.

5 - ووجّه رئيس وزراء فرنسا، خلال الزيارة التي قام بها للإقليم في كانون الأول/ديسمبر 2017، دعوةً إلى الجهات الفاعلة السياسية في كاليدونيا إلى المشاركة في الحوار، ودعا الكونغرس إلى تحديد موعد للاستفتاء وصياغة سؤال الاستفتاء، مع الحرص على أن تكون صياغة السؤال واضحة ومفهومة يُبتغى فيها التبسيطُ وعكسُ الخيارين المطروحين.

6 - وفي 19 آذار/مارس 2018، قرر الكونغرس أن يُجرى الاستفتاء بشأن حصول كاليدونيا الجديدة على السيادة الكاملة في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2018. وفي اجتماع لجنة الموقعين على اتفاق نوميا الذي عقد في 27 آذار/مارس 2018، وهو اجتماع دوري يحضره أيضا رؤساء الهيئات والأحزابُ السياسية والبرلمانيُون، أقرّ الشركاء السياسيون في كاليدونيا، بالاتفاق مع الدولة القائمة بالإدارة، صيغةَ السؤال المطلوب طرحه في الاستفتاء على النحو التالي: "هل تريد أن تحصل كاليدونيا الجديدة على السيادة الكاملة وتصبح مستقلة؟".

7 - وفي 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، أعلنت اللجنة المشرفة على تنظيم وإجراء الاستفتاء بشأن حصول كاليدونيا الجديدة على السيادة الكاملة نتائجَ الاستفتاء الذي أجري في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 بمشاركة 81,01 في المائة من الناخبين، أي 099 141 ناخبا من أصل 165 174 ناخبا مسجلا في 284 مركزا للاقتراع. وقد أسفر الاستفتاء عن تصويت 734 78 ناخبا، أي 56,67 في المائة من الأصوات المدلى بها، ضد الحصول على السيادة الكاملة والاستقلال. بينما صوّت 199 60 ناخبا، أي 43,33 في المائة من الأصوات المدلى بها، لصالح الحصول على السيادة الكاملة والاستقلال.

8 - وحسب المنصوص عليه في اتفاق نوميا، في حال رُفض الحصول على الاستقلال، يمكن تنظيم استفتاء ثان في العامين اللذين يليان الاستفتاء الأول، أي في موعد لا يتجاوز عام 2020، بناء على طلب ثلث أعضاء الكونغرس (19 عضوا). وفي حالة الرفض من جديد، يمكن تنظيم استفتاء ثالث بنفس الشروط في العامين اللذين يليان الاستفتاء الثاني، أي في موعد لا يتجاوز عام 2022. وإذا ظلت النتيجة سلبية، يجتمع أطراف الاتفاق في هذه الحالة للنظر في الوضع الناجم عن ذلك. ويرد النص الكامل لاتفاق نوميا في مرفق ورقة العمل الصادرة عام 1998 (A/AC.109/2114). وفي حزيران/يونيه 2019، قدّم الممثلون المنتخبون من فريق "المستقبل بثقة" ومن الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال وفريق حزب الاتحاد الكاليدوني وجبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني طلباً لإجراء استفتاء جديد. واجتمعت لجنة الموقعين على اتفاق

نوميا برئاسة رئيس وزراء فرنسا في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2019 لتحديد شروط إجراء الاستفتاء الثاني الذي تقرّر أن يُجرى في 6 أيلول/سبتمبر 2020.

9 - ويتألف كونغرس كاليدونيا الجديدة من 54 عضوا ويضم جزءا من الأعضاء المنتخبين في كل من مجالس المقاطعات الثلاث (15 من أصل 22 عضوا منتخبين من مقاطعة الشمال، و 32 من أصل 40 عضوا منتخبين من مقاطعة الجنوب، و 7 أعضاء من أصل 14 عضوا منتخبين من مقاطعة جزر لُوايّوتي).

10 - وعملا باتفاق نوميا، أُنشئت مجموعة من المؤسسات ابتغاء تأكيد الاعتراف الكامل بشعب الكاناك، هوية وثقافة. وهناك ثمانية مجالس عرفية، يمثل كل منها منطقة عرفية. وإضافة إلى ذلك، هناك مجلس شيوخ عرفي تشملُ ولايته الإقليم كله ويُتناوبُ على رئاسته، ويتألف من 16 عضوا (تختارهم المجالس العرفية، بحيث يختار كل مجلس عضوين). ووفقا للمادة 143 من القانون التنظيمي 99-209، يُستشار مع مجلس الشيوخ العرفي في كل المسائل المتعلقة بهوية الكاناك، ولكنه لا يملك صلاحية تشريعية. وتنص المادة 147 من القانون نفسه على أن تُخصَّص له ميزانية لأداء عمله.

11 - والأحزاب السياسية في كاليدونيا الجديدة تنقسم إلى قسمين: تيار يؤيد بقاء كاليدونيا الجديدة تحت سيادة الجمهورية الفرنسية وتيار يؤيد الاستقلال، مع وجود تباينات بسيطة داخل كل من التيارين. وفي أعقاب الانتخابات التي أجريت في 12 أيار/مايو 2019 لتجديد مجالس المقاطعات، انقسم أعضاء الكونغرس البالغ عددهم 54 عضوا على النحو التالي: (أ) فرقتان مؤيدتان للاستقلال تتألفان من فريق حزب الاتحاد الكاليدوني وجبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني وتجمع الأحزاب القومية (13 مقعدا) وفريق حزب الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال (11 مقعدا)؛ (ب) فرقتان غير مؤيدتان للاستقلال، يمثلهما فريق "المستقبل بثقة" (18 مقعدا) وفريق "كاليدونيا معاً" (6 مقاعد)؛ (ج) الأعضاء غير المسجلين وعددهم ستة، ويمثل ثلاثة منهم حزب "الصحوة الأوقيانوسية".

12 - وينتخب الكونغرس الحكومةَ بنظام التمثيل النسبي وهي تتكون من 11 عضوا. وانتُخِبت حكومة كاليدونيا الجديدة السادسة عشرة في 13 حزيران/يونيه 2019. وتتألف الحكومة من خمسة أعضاء رشّحهم فريق "المستقبل بثقة" وأحدهم من الصحوة الأوقيانوسية، ومن ثلاثة من فريق حزب الاتحاد الكاليدوني وجبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني وتجمع الأحزاب القومية، واثنين من فريق حزب الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال، وواحد من فريق "كاليدونيا معاً". وعُيِّن تييري سانتا رئيساً للحكومة في 28 حزيران/يونيه 2019.

13 - وهناك عدة هيئات ناخبين في كاليدونيا الجديدة، وهي: هيئة الناخبين العامة وهيئة الناخبين الخاصة لانتخابات الكونغرس ومجالس المقاطعات وهيئة ناخبين خاصة دعيت للمشاركة في الاستفتاءات على الاستقلال بموجب اتفاق نوميا (انظر A/AC.109/2015/15). ووفقا لما ذكرته السلطة القائمة بالإدارة، شُكّلت هيئة الناخبين هذه للمرة الأولى في عام 2016، وضمّت 154 174 ناخبا يوم إجراء الاستفتاء، أي 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2018. وليُسجَّل أي شخص في قائمة الناخبين الخاصة بالاستفتاء هذه، عليه أن يستوفي شرطاً واحداً على الأقل من الشروط المنصوص عليها في القانون التنظيمي 99-209.

14 - ومنذ عام 1999، ما فتئ تشكيل هيئة الناخبين لانتخابات المقاطعات موضوع نقاشات سياسية وقانونية محتدمة بين مؤيدي الاستقلال ومؤيدي بقاء كاليدونيا الجديدة تحت سيادة الجمهورية الفرنسية (انظر A/AC.109/2014/20/Rev.1). وكل سنة، تقوم اللجان الإدارية الخاصة، التي يرأسها قضاة، بتحديث القوائم الانتخابية الخاصة للناخبين الذين يحق لهم المشاركة في انتخاب أعضاء الكونغرس وأعضاء

المجالس. وتضـــمُّ كل لجنة من هذه اللجان أيضـــا مندوبا عن الإدارة يعينه المفوض الســـامي للجمهورية، ومندوبا عن رئيس البلدية، وممثلَيْن عن ناخبي البلدية (واحد من مؤيدي الاســـتقلال وواحد من مناهضـــي الاســـتقلال). ومنذ عام 2016، يُشـــارك في اللجان فرد ذو أهلية دون أن يكون له حق التصـــويت. ويعين الأمين العام للأمم المتحدة هؤلاء الأفراد بناء على طلب الحركات السياسية الكاليدونية.

15 - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، تثير المســـألة الانتخابية توترا في كاليدونيا الجديدة بين الأحزاب المؤيدة للاستقلال وتلك غير المؤيدة له. ويعتبر ممثلو الفرق السياسية المؤيدة للاستقلال أن ثمة أشـــخاصـــا سُـــجّلوا بدون وجه حق في قوائم الانتخابات الخاصـــة للمقاطعات، ولذلك يقدمون إلى المحكمة الابتدائية في نوميا طعونا يطلبون فيها شطب أسماء أولئك الأشخاص من القوائم. وفي الوقت نفسه، تُقدَّم طلبات لتسجيل الأشخاص الذين ينتمون إلى طائفة الكاناك.

16 - ووفقا أيضـــا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، يُستعان بفريق خبراء من الأمم المتحدة كل عام منذ عام 2016 لتخفيف حدة التوترات المحتملة، في ضوء توالي فترات التنقيح السنوي لقوائم الناخبين الخاصة). وشارك الخبراء في اجتماعات اللجان الإدارية بوصفهم شخصيات مستقلة ذات أهلية، وذلك في إطار تنقيح قائمة الناخبين الخاصـــة بانتخاب أعضـــاء الكونغرس ومجالس المقاطعات، وإعداد قائمة الناخبين الخاصـــة بالاستفتاء. وأصدر فريق الخبراء تقريرين منفصلين في عام 2016 وتقريرا واحدا في عام 2017 قدَّم فيهم توصيات لتحسين طرائق عمل اللجان الإدارية الخاصة. وصدرت ثلاثة تقارير في عام 2018. وفي عام 2019، صدر تقريران، أحدهما بشأن التنقيح السنوي لقائمة الناخبين الخاصة بالمقاطعات، والآخر بشأن قائمة الناخبين الخاصة بالاستفتاء.

17 - وخلال الاجتماعين اللذين عقدتهما لجنة الموقعين على اتفاق نوميا في 2 تشـــرين الثاني/نوفمبر 2017 و 27 آذار/مارس 2018، أعرب الشركاء السياسيون الكاليدونيون عن رغبتهم في أن يتواجد خبراء الأمم المتحدة أثناء إجراء الاستفتاء. وبالنتيجة وبناء على طلب الدولة القائمة بالإدارة، أوفدت الأمانة العامة للأمم المتحدة فريقا من الخبراء لرصـــد الاســـتفتاء. وبناء على طلب حكومة كاليدونيا الجديدة وبموافقة من الدولة القائمة بالإدارة، أوفد منتدى جزر المحيط الهادئ لجنته الوزارية إلى كاليدونيا الجديدة لرصد الاستفتاء وتقديم ما اســـتجد من معلومات عن تنفيذ اتفاق نوميا. وفي اجتماع لجنة الموقعين الذي عقد في باريس في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2019، أُقِرَّت إمكانية نشر بعثات رصد دولية من جديد خلال الاستفتاء الثاني المقرر إجراؤه في 6 أيلول/سبتمبر 2020. وعقب اجتماع لجنة الموقعين المعقود في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، ومن أجل تمكين السكان المعنيين من المشاركة في الاستفتاء بشأن حصول كاليدونيا الجديدة على كامل سيادتها، اعتمد البرلمان الفرنسي القانون التنظيمي رقم 2018-280 المؤرخ 19 نيسان/أبريل 2018 بشـــأن الاســـتفتاء على حصـــول كاليدونيا الجديدة على كامل ســـيادتها، وأصـــدرت الحكومة الفرنســـية في نيســـان/أبريل وأيار/مايو 2018 مراسـيم تنفيذ هذا القانون. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، يتمثَّل الهدف من تلك التدابير الاستثنائية المعتمدة في عام 2018 في ما يلي:

(أ) *وضـــع إجراء للإدراج التلقائي في قائمة الناخبين العامة* - نظرا لأن الإدراج في قائمة الناخبين العامة شرط أساسي للإدراج في قائمة الناخبين الخاصة بالاستفتاء، فقد استُحدث للمرة الأولى في فرنســـا إجراءٌ للإدراج التلقائي لجميع الأشـــخاص البالغين المقيمين في قائمة الناخبين العامة تيســـيراً لإدراجهم المحتمل في قائمة الناخبين الخاصة بالاستفتاء؛

(ب) *تحديد فترات لإجراء تنقيحات إضافية على القوائم الثلاثة للناخبين في كاليدونيا الجديدة* – بناء على ذلك، أُنجز تنقيح إضـــافي لقائمة الناخبين العامة في 25 حزيران/يونيه 2018. وإثر هذا التنقيح، بلغ عدد هيئة الناخبين العامة 105 210 ناخبين. وفيما يتعلق بقائمة الناخبين الخاصة بمجالس المقاطعات، أُنجز التنقيح الإضـــافي في 30 تموز/يوليه 2018. وإثر هذا التنقيح، بلغ عدد هيئة الناخبين الخاصـــة بمجالس المقاطعات 678 167 ناخباً. أما فيما يتعلق بقائمة الناخبين الخاصـــة بالاســـتفتاء، فأُنجز التنقيح الإضافي في 31 آب/أغسطس 2018. وخلال هذا التنقيح، سُجّل 222 11 ناخباً بشكل تلقائي، بينما سُجّل 706 ناخبين بناء على طلبات قدموها بمحض إرادتهم؛

(ج) *توسيع آلية التسجيل التلقائي لتشمل فئة الناخبين الذين يُفترض أن كاليدونيا الجديدة هي المركز الرئيســـي لمصـــالحهم المادية والمعنوية* – بموجب الفقرة الثانية من المادة 218-2 من القانون التنظيمي رقم 99-209، بصـــيغته المعدلة بموجب القانون التنظيمي رقم 2015-987 المؤرخ 5 آب/أغسطس 2015 بشأن الاستفتاء على حصول كاليدونيا الجديدة على كامل سيادتها، يسري الإدراج التلقائي في قائمة الناخبين الخاصـــة بالاســـتفتاء على الناخبين المدرجين في قائمة الناخبين الخاصـــة باســـتفتاء عام 1998، والناخبين الخاضعين لنظام الحالة المدنية العرفي أو الذين كانوا خاضعين له في السابق، والناخبين المولودين في كاليدونيا الجديدة الذين يفترض أن كاليدونيا الجديدة هي المركز الرئيســـي لمصـــالحهم المادية والمعنوية، شريطة أن يستوفوا شروطا معينة (لا سيما إدراجهم بشكل تلقائي أو اختياري في قائمة الناخبين الخاصـــة بمجالس المقاطعات). ووفقا للقرارات التي اتخذتها لجنة الموقعين على اتفاق نوميا في اجتماعها المعقود في 2 تشـــرين الثاني/نوفمبر 2017، اتفق الشـــركاء الكاليدونيون على أن الناخبين المولودين في كاليدونيا الجديدة الذين يفترض أن كاليدونيا الجديدة هي المركز الرئيســـي لمصـــالحهم المادية والمعنوية والمؤهلين للإدراج في قائمة الناخبين الخاصـــة بالاســـتفتاء بموجب الفقرة (د) من المادة 218 من القانون التنظيمي رقم 99-209، يُمكن للجان الإدارية الخاصـة أن تدرجهم تلقائيا في القوائم إذا كانوا يقيمون بشـكل مستمر في كاليدونيا الجديدة منذ 31 آب/أغسطس 2015. وتُثبَت إقامة الناخبين عن طريق التحقق من أنهم مسـجلون في ملفات الحالات الاجتماعية لصـندوق تعويضـات الاسـتحقاقات الأسـرية وحوادث العمل وتأمين العمال في كاليدونيا الجديدة (المعلومات المسـجلة في الملفات على مدى 12 ربع سـنة). وبما أن التسـجيل التلقائي للناخبين الخاضـعين لنظام الحالة المدنية للقانون العام المولودين في كاليدونيا الجديدة الذين يفترض أن كاليدونيا الجديدة هي المركز الرئيسـي لمصـالحهم المادية والمعنوية لا يسـري إلا على اسـتفتاء 4 تشـرين الثاني/نوفمبر 2018، أقرّت لجنـة الموقعين في اجتمـاعهـا المعقود في 10 تشـــرين الأول/أكتوبر 2019 أن تقوم الـدولـة، دون تغيير القـانون التنظيمي مرة أخرى، بتنفيـذ آليـة للتحـديـد المنهجي للنـاخبين المعنيين وإنجاز حملة نشطة لتشـجيعهم على التسـجُّل في قوائم الناخبين قبل 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، وبذلك أصـبح تسـجيل هؤلاء الأشـخاص أمرا اختياريا. ونتيجة لذلك، تم في نهاية عام 2019 إرسـال 000 4 رسـالة بريد شخصية في شكلين: بالبريد العادي، وبالبريد المسجل مع إيصال الإشعار بالاستلام؛

(د) *إنشـاء مراكز اقتراع خارجية في نوميا للناخبين من بلديات بيليب وجزيرة بّان وليفو وماري وأوفيا* – تنص المادة 3 من القانون التنظيمي رقم 2018-280 على آلية لتسـجيل الناخبين من هذه البلديات عند الطلب، كاسـتثناء من القانون العام، لتمكينهم من التصـويت في نوميا. والواقع أن بعض هؤلاء الناخبين الذين لا يزالون مسـجلين في بلدياتهم الأصـلية يقيمون ويعملون في نوميا أو في البلديات المجاورة لها. ومن ناخبي هذه البلديات الخمس المدرجين في قائمة الناخبين الخاصـة بالاسـتفتاء في 31 آب/أغسـطس 2018

وعددهم 979 23 ناخباً، فضَّل 253 3 ناخبا، أي 13 في المائة، التسجيل في نوميا. ومن هؤلاء المسجلين، مارس 018 3 شخصاً (92 في المائة) حقهم في التصويت فعلياً في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2018. وسيستمر العمل بهذه الآلية من أجل الاستفتاء المقرر إجراؤه في 6 أيلول/سبتمبر 2020؛

(هـ) *إنشاء آلية خاصة، كاستثناء من القانون العام، للتصويت بالوكالة* – تنص المادة 4 من القانون التنظيمي رقم 2018-280 على آلية خاصة تنظم التصويت بالوكالة في الاستفتاء، كاستثناء من القانون العام. وأُذن بالتصويت بالوكالة حصراً للأشخاص المحتجزين (المؤهلين للتصويت) والأشخاص الذين أمكنهم إثبات عدم قدرتهم على السفر أو التصويت شخصيا. وأثناء الاستفتاء الذي أجري في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، استخدم طريقة التصويت هذه 045 7 ناخبا، أي ما يقرب من 5 في المائة من إجمالي الناخبين البالغ 099 141 ناخبا. وسيستمر العمل بهذه الآلية، مع التحسين، من أجل الاستفتاء المقرر إجراؤه في 6 أيلول/سبتمبر 2020. ولمواجهة أي صعوبات محتملة في الموافاة في البلديات بالتوكيلات المنجزة خارج كاليدونيا الجديدة، يجوز للموكَّلين أن يدلوا بأصواتهم بعد إبراز نسخة من الشقّ المقدم إلى كل موكِّل عند إنجاز التوكيل. وستنحصر هذه الإمكانية على التوكيلات المنجزة خارج الإقليم، سواء في فرنسا أو خارجها، بالنظر إلى طول أوقات التسليم في هذه الحالات.

18 - وتنص المادة 219 من القانون التنظيمي رقم 99-209 على إنشاء لجنة مؤلفة من قضاة لمراقبة تنظيم وإجراء الاستفتاء تُولى إليها أمورٌ منها إجراء التصويبات اللازمة على قائمة الناخبين الخاصة بالاستفتاء لكفالة دقّتها. وقرّرت هذه اللجنة أن يتم، في الفترة ما بين 1 أيلول/سبتمبر 2018، أي في اليوم التالي لانتهاء فترة التنقيح الإضافي لقائمة الناخبين الخاصة بالاستفتاء، و 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، أي اليوم السابق لإجراء الانتخابات، تسجيلُ الناخبين الذين كان ينبغي إدراجهم تلقائياً في هذه القائمة خلال فترات التنقيح في عام 2018. وسُجل في هذا الإطار 489 ناخبا إضافيا. وأُتيحت للناخبين هذه الفرصة الاستثنائية لإدراج أسمائهم في قائمة الناخبين الخاصة بالاستفتاء حتى 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، أي يوم الاستفتاء. ونتيجة لذلك، سجلت لجنة المراقبة 85 ناخبا آخر، وأُحيل 12 آخرين إلى المحكمة الابتدائية. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، سيكون على لجنة المراقبة المقبلة أن تحدّد ما إذا كان من الضروري الاستمرار في العمل بهذه الآلية أو تعديلها من أجل الاستفتاء المقبل المقرر إجراؤه في 6 أيلول/سبتمبر 2020.

19 - وقدمت الدولة القائمة بالإدارة إحصاءات، يرد بيانها أدناه، بشأن ما كانت عليه قائمة الناخبين الخاصة بالاستفتاء في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، تاريخ التصويت. فمن بين الناخبين المسجلين في القائمة وعددهم 154 174 ناخبا، سُجل 809 167 ناخبين تلقائيا، منهم 346 85 امرأة و 463 82 رجلا؛ وسُجل 345 6 ناخبا، منهم 001 3 امرأة و 344 3 رجلا، بناء على طلبهم. ومن الناخبين المسجلين في تلك القائمة، كان 453 152 ناخبا من المنحدرين من السكان الأصليين، بينما كان 701 21 من غير المنحدرين من السكان الأصلين؛ وبلغ عدد الناخبين الخاضعين لنظام الحالة المدنية العرفي أو الذين كانوا خاضعين له في السابق ما قدره 120 80 ناخبا، أي ما نسبته 46 في المائة من إجمالي الناخبين.

20 - وفي نهاية فترة التنقيح السنوي لقائمة الناخبين الخاصة بالاستفتاء، أي في 31 أيار/مايو 2019، كان 939 174 ناخبا مسجلا في هذه القائمة، منهم 234 86 رجلا و 705 88 نساء. وسُجل 314 168 ناخبا من هؤلاء الناخبين تلقائياً في الفترة بين عامي 2016 و 2019، بينما سُجل 625 6 ناخبا بناء على طلبهم.

ثانيا - الميزانية

21 - حسبما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، ساءت الحالة المالية للإقليم منذ عام 2012. وتراجعت أحوال قطاع الأعمال إلى أدنى مستوياتها في الربع الأول من عام 2016، ولا تزال ضعيفة. أما التطورات القطاعية فهي متضاربة: فمن جهة، هناك نمو في قطاع السياحة والأنشطة المتصلة به (المطاعم والأنشطة الفندقية)؛ ومن جهة ثانية، هناك تراجع في قطاعات البناء والأشغال العامة والخدمات المقدمة للمؤسسات التجارية.

22 - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، تُنجز كاليدونيا الجديدة عملية إصلاح في مجال إدارة ماليّتها العامة منذ خمس سنوات من أجل إعادة إرساء أسس خزينتها العامة وإيجاد هامش للتصرف. وتتجسد هذه العملية أساسا في التشدد في رصد الميزانيات بسبب تزايُد تضاؤل دينامية الإيرادات. ولذلك، يتواصل ترشيد الإنفاق. وتتمتع كاليدونيا الجديدة باستقلال مالي، وتشكل الإيرادات الضريبية الجزء الأكبر من العناصر التي ينبني عليها توازن الميزانية. فمن أجل تحقيق التوازن، يجب عليها ترشيد عائد الضرائب عن طريق إعادة النظر في مختلف الإعفاءات. وتجدر الإشارة إلى أن المخصصات التي تقدمها الدولة الفرنسية للجماعات المحلية الكاليدونية لتغطية أغراض تشغيلية تبلغ 6,2 بلايين فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ وتشمل مخصصات التعويض على نقل الكفاءات. وكاليدونيا الجديدة هي في الأساس مجتمع يُعاد فيه توزيع الأموال. فهي تجبي الضرائب لفائدة الجماعات المحلية والهيئات العمومية ثم تُعيد توزيع حوالي 74 في المائة من الأموال المجبية. والهامش المتاح لها للتصرف ضيق جدا بالنظر إلى ثقل نفقاتها الإلزامية، بما في ذلك ما يلزمها دفعه إلى الجماعات المحلية، ونفقاتها الهيكلية، ولا سيما النفقات المتصلة بالموظفين والمؤسسات العمومية وما إلى ذلك. وتتأثر نسب ديونها تأثراً شديداً بما يطرأ من تغيير على مدخراتها وإيراداتها. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، تظلّ مسألة إرساء نظام لجباية الضرائب على مستوى البلديات مطروحة.

23 - وعلى المستوى الضريبي، صوّت الكونغرس على قانونين محليين في 1 أيلول/سبتمبر 2016، يهدف أولهما إلى فرض ضريبة على الاستهلاك يدفعها الجميع لكي تحل محل الضرائب والمساهمات السبع المطبقة؛ ويتعلق ثانيهما بالمنافسة والقدرة التنافسية والأسعار، ويسمح أساسا بأن تنظم الحكومة الأسعار في حال اختلال المنافسة أو نشوء صعوبات في التوريد أو خروج أسعار السلع الأساسية عن الحد المعقول أو حدوث أزمة كبرى. ووضع الإقليم أيضا خطةً محلية مستعجلة لدعم العمالة تتضمن تدابير لتعزيز الاستثمار وخطة لدعم الصادرات تهدف إلى تنويع الاقتصاد الذي ظل لفترة طويلة مرتكزا على قطاع تعدين النيكل. ومن الجدير بالذكر أيضا أن الكونغرس اعتمد بالإجماع في 11 آب/أغسطس 2016 مخططا لتنمية وتهيئة كاليدونيا الجديدة (كاليدونيا الجديدة في أفق عام 2025). والميزانية المقدرة لعام 2020 المعتمدة في كانون الأول/ديسمبر 2019 هي أول ميزانية تقشفية وهي تهدف إلى تقويم الحالة المالية المتدهورة في كاليدونيا الجديدة.

ثالثا - الحالة الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

24 - اقتصاد كاليدونيا الجديدة من أغنى الاقتصادات في جزر المحيط الهادئ، حيث قُدِّر في عام 2018 أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يبلغ 3,64 ملايين فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ (500 30 يورو). وتعود هذه الميزة إلى ما يضطلع به تعدين النيكل وتجهيزه من دور هام في اقتصاد الإقليم. وتمثل قيمة إنتاج النيكل أكثر من 95 في المائة من عائدات التصدير. لكن توزيع الدخل في الإقليم

لا يزال متفاوتا إلى حد كبير فيما بين المناطق، حيث تتركز نسبة 90 في المائة من مجموع النفقات والموارد في مقاطعة الجنوب التي يعيش فيها 74,4 في المائة من سكان الإقليم، فيما يعيش 18,8 في المائة من السكان في مقاطعة الشمال، ويعيش 6,8 في المائة فقط من السكان في مقاطعة جزر لوايّوتي. وتدعم التحويلات المالية من الحكومة الفرنسية الاقتصادَ إلى حد كبير. ووصلت هذه التحويلات في عام 2017 إلى 142 بليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ، بزيادة بنسبة 1,97 في المائة خلال سنة واحدة، بما يمثل 15,7 في المائة تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي في كاليدونيا الجديدة. ويُذكر، على سبيل المقارنة، أن نسبة مساهمة قطاع تعدين النيكل في تكوين الثروة هو 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفيما يتعلق بالموارد المالية التي تخصصها الدولة القائمة بالإدارة، تُرصد 48 في المائة منها لتمويل القطاعات التي تقع ضمن دائرة اختصاص الدولة ويعاد توزيع 52 في المائة من تلك الموارد على الجماعات المحلية، بما يشمل ما هو مخصص منها لعقود التنمية. ويعاني الإقليم من عجز تجاري هيكلي كبير (93 بليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ) على الرغم من تحسن معدل التغطية نتيجة لزيادة الصادرات، حيث بلغ 68,6 في المائة في عام 2018 بينما بلغ 62 في المائة في عام 2017.

25 - وشهدت كاليدونيا الجديدة نموا مضطردا خلال الفترة 2001-2011 بفضل إنشاء مصنعين لتعدين النيكل والآثار الإيجابية الناجمة عن ذلك. ومستوى المعيشة في الإقليم أصبح يضاهي مستوى المعيشة في الغالبية العظمى من المناطق الفرنسية ويقترب من مستوى المعيشة في نيوزيلندا التي تحتل المرتبة الثانية في منطقة المحيط الهادئ بعد أستراليا.

26 - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الحكومة الفرنسية في مجال الاستثمارات تستند إلى ما يلي:

(أ) *عقود التنمية* - تشمل المجموعة الجديدة من العقود التي ستنفذ خلال الفترة 2017-2021 مخصصات قدرها 93,596 بليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ، ويبلغ الجزء منها الذي تموله الدولة القائمة بالإدارة نسبة 50,36 في المائة، أي 47,136 بليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ (ما يعادل حوالي 413 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة). وتمثل الإجراءات التعاقدية المكرسة للقطاع المعني بالشباب ما نسبته 70 في المائة من مجموع الإجراءات التعاقدية البالغ عددها 208 إجراءات، وتعادل ما يقرب من 30 في المائة من التمويل الذي قرر الشركاء حشده؛

(ب) *الإعفاء الضريبي* - خلافا لعقود التنمية التي تموّل تحديدا الاستثمارات التي تدخل في إطار الهيكلة والتي تنفذها الهيئات العمومية، تستهدف المساعدات الضريبية الموجهة لمناطق ما وراء البحار المشاريع الاقتصادية المنبثقة من مبادرات القطاع الخاص. وتسمح هذه المساعدات لدافعي الضرائب المقيمين في فرنسا بالاستفادة من تخفيض كبير في الضرائب مقابل أن يستثمروا في مشروع إنتاجي في مناطق ما وراء البحار. وعدد طلبات التمويل ينخفض منذ عدة سنوات. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، تعود هذه الحالة إلى الانكماش الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، قُدم 24 طلباً للتمويل في عام 2016، و 28 طلباً في عام 2017، و 24 طلباً في عام 2018. وقد ساهم الانتهاء من إنشاء مصانع التعدين وإجراء الاستفتاء في هذا الانخفاض. وكان من المقرر في أول الأمر أن ينتهي برنامج الإعفاء الضريبي في أواخر عام 2017، ولكن رئيس الوزراء الفرنسي قرر أن يمدده حتى عام 2025، متيحا بذلك لأصحاب المشاريع آفاقا أوضح. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، لا يزال الإعفاء الضريبي الأداة الرئيسية التي تستعملها الدولة في تقديم المساعدات إلى القطاع الخاص، وقد استفادت منه جميع المشاريع البارزة المنجزة

في السنوات الأخيرة، ومنها شراء شركة الخطوط الجوية الكاليدونية (Aircalin) طائرتين من نوع إيرباص سُلّمتا إليها في عام 2019، وبناء فندق في ليفّو، وشراء معدات مصانع التعدين.

باء - الموارد المعدنية

27 - استناداً إلى تقرير جهاز إصدار العملات لأقاليم ما وراء البحار لعام 2018، تحتل كاليدونيا الجديدة المرتبة الخامسة في العالم إذ توجد فيها نسبة 7 في المائة من الاحتياطيات العالمية من النيكل، وبذلك تتلو إندونيسيا (22 في المائة) وأستراليا (20 في المائة) والبرازيل (12 في المائة) والاتحاد الروسي (8 في المائة). ويُستغل فيها كذلك الكوبالت للأغراض التجارية، وقد عُثر في الماضي على رواسب من الحديد والنحاس والذهب وتم استغلالها على نطاق صغير. ولدى كاليدونيا الجديدة الاختصاص فيما يتعلق بإصدار القواعد التنظيمية وإعمال الحقوق، ويشمل ذلك منح رُخص التصدير ذات الصلة بالنيكل والكروم والهيدروكربونات. ويقوم بالتعدين نحو عشرة مشغلين، أهمهم شركة SNL لتعدين النيكل، وشركة فيل كاليدونيا الجديدة، وشركة كونيامبو للنيكل. أما الجهات الأخرى التي تستغل هذا القطاع، فهي مؤسسات أصغر حجما قد تملك أو لا تملك منطقة تعدين خاصة بها، وهي تزود مصنع شركة SLN أو تصدّر الركاز الخام إلى الخارج.

28 - واستنادا إلى بيانات الدولة القائمة بالإدارة، شهد مستوى الصادرات من ركاز النيكل زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة، إذ ارتفع من 24 مليون طن في عام 2014 إلى 32 مليون طن في عام 2018. وأُحرز أيضا تقدم في إنتاج المعادن، الذي ارتفع من 708 78 أطنان في عام 2014 إلى 054 117 طنا في عام 2018. وتصدّر كاليدونيا الجديدة أيضا كربونات الكوبالت، الذي تزايدت كمياته أيضا لترتفع من 373 طنا في عام 2014 إلى 734 1 طنا في عام 2018. وبلغ عدد العاملين في قطاعي تجهيز المعادن واستخراجها 000 6 شخص في عام 2017 (ويشمل ذلك الوظائف المرتبطة بالقطاعين مثل المتعاقدين وعمال النقل والعمال المؤقتين)، وهو ما يمثل انخفاضا طفيفا مقارنة بعام 2016 (200 6 شخص).

جيم - إنشاء المباني والتشييد والصناعة

29 - في عام 2018، كان قطاع البناء والأشغال العامة يمثل في المتوسط 11 في المائة من الثروة المولَّدة ويشغِّل نحو 8,3 في المائة من المأجورين في الإقليم. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2018، كان القطاع يضم 727 7 شركة، أي 12,8 في المائة من المجموع. وحسبما ذكرت الدولة القائمة بالإدارة، فإن هذا القطاع تضرر من انتهاء المشاريع الكبرى الرئيسية ومن تباطؤ تشييد المساكن الجديدة، وذلك بعد سنوات عدة من النمو المستمر.

30 - وحسبما ذكرت الدولة القائمة بالإدارة، فإن تنمية قطاع الصناعات التحويلية يواجه ارتفاعا في تكاليف الاستثمار والإنتاج بسبب صغر السوق المحلية وبسبب الطبيعة الجزرية للإقليم، وهو ما يتسبب في ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج. وللتغلب على هذه العقبات، وضعت السلطات المحلية العامة سياسة استباقية لحماية الإنتاج المحلي وتوفير حوافز ضريبية.

دال - مصائد الأسماك والزراعة

31 - يمثل القطاع الأولي (باستثناء التعدين) حوالي 1,3 في المائة من الثروة المولَّدة والعمالة بأجر (670 1 عاملا بأجر على الأقل كل سنة)؛ ومع ذلك، فهو يظل قطاع النشاط الرئيسي للكثير من سكان الأرياف. وقد أظهر التعداد الزراعي الذي أجري في عام 2012 أن نحو 000 13 شخص كانوا منخرطين في الزراعة الأسرية. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن كاليدونيا الجديدة ليست مكتفية ذاتيا في معظم القطاعات الزراعية والحيوانية، لذا فهي لا تزال تعتمد اعتمادا كبيرا على الواردات. ويشمل القطاع الزراعي عنصر الزراعة الغذائية، الذي لا يدرج في الإحصاءات المحاسبية، ولكن مستوى إنتاجه يقدر بما يعادل مستوى إنتاج القطاع التجاري.

هاء - النقل والاتصالات

32 - يملك الإقليم شبكة طرقية جيدة داخل مدينة نوميا وفي المناطق المحيطة بها. أما في باقي مناطق الإقليم، فإن البنية التحتية الطرقية تتحسَّن تدريجيا (انظر A/AC.109/2019/11).

33 - ومنذ 1 كانون الثاني/يناير 2000، أصبحت لإقليم كاليدونيا الجديدة صلاحيات في مجال حقوق حركة الملاحة الدولية وبرامج الاستثمار للناقلين الجويين. ودخل نقل الاختصاص فيما يتعلق بالشرطة وأمن الملاحة الجوية، لخطوط الملاحة الجوية الداخلية فقط، حيز النفاذ في 1 كانون الثاني/يناير 2013. وتتولى وكالة كاليدونيا الجديدة للنقل الجوي، وهي مؤسسة عامة كاليدونية، المسؤولية عن ضمان استمرارية النقل الجوي. وهي تمتلك بهذه الصفة نسبة 99,38 في المائة من رأس مال شركة الخطوط الجوية الدولية الكاليدونية. وتقوم خمس شركات دولية برحلات منتظمة باتجاه الإقليم. وفي عام 2017، سُجِّل ما عدده 450 529 مسافرا (وصولا ومغادرة) في المطار الدولي نوميا - لاتونتوتا. وتربط رحلات جوية متواترة هذا المطار بالبلدان والأقاليم المجاورة (أستراليا ونيوزيلندا وفيجي وفانواتو وبولينيزيا الفرنسية)، وكذلك باليابان. وتربط رحلات جوية منتظمة أيضا مطار نوميا - ماجينتا المحلي بباقي الجزر وبالتجمعات الحضرية الرئيسية في جزيرة غراند تير. ومن أجل القيام بأنشطتها، تمتلك شركة كاليدونيا للخطوط الجوية الدولية أربع طائرات من طراز إيرباص. وفي عام 2019، بدأت الشركة في استخدام طائرتين جديدتين من طراز إيرباص A330neo، لتستعيض بهما عن طائرتين قديمتين.

34 - وفيما يتعلق بالنقل الداخلي، يوجد في كاليدونيا الجديدة 14 مطارا مفتوحا للرحلات الجوية العامة. وتوفر شركتان خدمات النقل الجوي العام الداخلي، وأهمهما شركة كاليدونيا للطيران. وسجلت حركة الملاحة الداخلية 000 445 مسافر (وصولا ومغادرة) في عام 2018، وهو تقريبا نفس عددهم في عامي 2016 و 2015. وقد أوشكت أعمال توسيع وإعادة تهيئة مطار نوميا - ماجنتا على نهايتها، والغرض منها تكييف المطار مع الزيادة المسجلة في الحركة الجوية الداخلية، وهي تموَّل في إطار عقد التنمية المبرم بين الدولة الفرنسية وكاليدونيا الجديدة للفترة 2017-2021.

35 - ويضم قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية المتعهِّد الإقليمي، وهو مكتب كاليدونيا الجديدة للبريد والاتصالات السلكية اللاسلكية، وشركاءه. وقد تطورت مرافق دخول الإنترنت وارتفع عدد مستخدميها بسرعة في السنوات الأخيرة. والهدف المتوخى من ذلك هو مواصلة تقليص الهوة الرقمية تدريجيا وتسليس حركة استخدام الإنترنت. ويعمل المكتب حاليا على إمكانية الربط بكابل دولي آخر تحت سطح البحر، وهو ما من شأنه أن يكفل الربط الدولي لكاليدونيا الجديدة على مدى السنوات الخمس والعشرين المقبلة.

واو - السياحة والبيئة

36 - حسبما أفادت الدولة القائمة بالإدارة، تتمتع كاليدونيا الجديدة، بحكم موقعها الجغرافي وغناها الثقافي، بمزايا حقيقية وإمكانيات سياحية كبيرة لا تُستغلُّ على نحو كاف. وفي هذا الصدد، تشكل تلك الإمكانيات مصدرا محتملا للتنمية الاقتصادية للإقليم. ويمثل قطاع السياحة نسبة تفوق بقليل 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ويوفر 500 5 فرصة عمل. وقد زار الإقليم في عام 2018 ما عدده 343 120 سائحا، أي بانخفاض قدره 0,3 في المائة مقارنة بعام 2016. وفي عام 2018 أيضا، بلغ عدد الزوار الذين توقفوا في كاليدونيا الجديدة في سفن الرحلات السياحية 030 456 زائرا، أي أقل مما كان عليه في عام 2017 بمقدار 840 48 زائرا. وتقوم كاليدونيا الجديدة بتطوير سوق السياحة الصينية من خلال "عقود المقصد". وبالتالي، من المتوقع أن يزور الإقليم نحو 200 1 سائح على متن طائرات مستأجرة في عام 2020، ثم 000 20 سائح بعد ذلك بعام عقب الافتتاح المحتمل لخط جوي مباشر بين الصين وكاليدونيا الجديدة.

37 - وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أن كاليدونيا الجديدة تتمتع بتراث طبيعي لا يُضاهى ويتميز بمعدلات توطن عالية، ولا سيما فيما يتصل بالحياة النباتية (76 في المائة)، وبنظم بيئية برية متميزة (الغابات المطيرة وأحراج الأراضي الغنية بالمعادن)، وبعضها مهدَّدٌ بشكل خاص (الغابات الجافة)، وكذلك بثاني أكبر حاجز من الشعاب المرجانية في العالم بعد حاجز الشعاب المرجانية الكبير في أستراليا. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن مختلف التهديدات التي يتعرض لها هذا التنوع البيولوجي تحظى باهتمام خاص من جانب المنظمات غير الحكومية. كما إن حفظ التنوع البيولوجي يقع في صلب اهتمامات السلطات الحكومية. وتُتخذ مبادرات مختلفة من جانب المقاطعات الثلاث، وهي المسؤولة عن المسائل البيئية، وكذلك من جانب حكومة كاليدونيا الجديدة في المنطقة الاقتصادية الخالصة (انظر A/AC.109/2018/11 و A/AC.109/2019/11).

رابعا - الأحوال الاجتماعية

ألف - معلومات أساسية

38 - حسبما ورد في تقرير جهاز إصدار العملات لأقاليم ما وراء البحار لعام 2018، ارتفع مؤشر التنمية البشرية في الإقليم بنسبة 15 في المائة بين عامي 1990 و 2010، مدفوعاً بنسبة 80 في المائة بعنصره الاجتماعي (التعليم والصحة) وبنسبة 20 في المائة بعنصره الاقتصادي. فمعدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة يزيد على 96 في المائة، ونسبة الالتحاق بالمدارس (جميع المستويات) تبلغ 89 في المائة. غير أن المعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية يفيد بأن الإقليم يعاني من بعض أوجه الاختلال والتفاوت على عدة المستويات، ومنها المستويان الاجتماعي والاقتصادي (انظر A/AC.109/2019/11).

39 - وفي 1 تشرين الأول/أكتوبر 2019، دخل نظام جديد لمكافحة غلاء المعيشة حيز التنفيذ، وهو نظام تمخض عنه اتفاق بين المهنيين وقعه في 27 أيلول/سبتمبر 2019 جميع العاملين في قطاع الإنتاج المحلي والاستيراد والتوزيع، ويدعى درع الجودة مقابل السعر. وقد وضعت هذا النظام وقامت بتجريبه حكومة كاليدونيا الجديدة، التي لها الاختصاص في هذا المجال. وإذ أنشئ نظام درع الجودة مقابل السعر لفائدة أقاليم ما وراء البحار بموجب القانون رقم 2012-1270 المؤرخ 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، المتعلق بالتنظيم الاقتصادي في أقاليم ما وراء البحار، والذي يتضمن أحكاما متنوعة بشأن تلك الأقاليم، ويعرف باسم

"قانون لوريل"، فإن ذلك النظام أداةٌ لتحقيق اعتدال الأسعار تحدِّد قيمة قصوى لسلة من المنتجات الاستهلاكية اليومية، وذلك من أجل الحفاظ على القوة الشرائية للمستهلكين وتطوير المنافسة، ومن ثم تهيئة الظروف الملائمة للانخفاض المستدام في الأسعار. وبغية تكييف نظام درع الجودة مقابل السعر مع تنوع محلات البيع، تم تحديد ثلاث سلال تستفيد من انخفاض كبير في الأسعار في كاليدونيا الجديدة، وذلك حسب حجم العلامات التجارية. وفي عام 2019، خصصت حكومة كاليدونيا الجديدة أيضا أموالا لتحديث الأدوات المعدَّة للمستهلكين بغية جعل مرصد الأسعار أداةً للإنذار بانزلاقات الأسعار ووسيلةً لتحليلها. وبموازاة ذلك، يجري المفوض السامي كل سنة تحليلا يشرك فيه المصارف من أجل تخفيف حدة التفاوت بين الرسوم الجمركية المفروضة على فرادى العملاء في الإقليم وتلك المطبقة داخل فرنسا. وهكذا كانت أغلبية الرسوم الجمركية في عام 2019 تعادل الرسوم الجمركية المفروضة داخل فرنسا أو تقل عنها.

40 - وينبع مفهوم إعادة التوازن الاقتصادي من اتفاق نوميا ومن الرغبة في توزيع فرص العمل والثروات بانسجام في جميع أنحاء إقليم كاليدونيا، وذلك تعزيزاً لإمكانية الحصول على السيادة الكاملة. وهذا المفهوم هو الذي أدى إلى إنشاء جدول لتوزيع مخصصات الميزانية يكتسي طابع طوعيا ويناسب المقاطعة الشمالية (31,3 في المائة) ومقاطعة جزر لويالتي (16 في المائة)، وذلك استنادا إلى وزنها الديمغرافي وحدة الاختلالات التي يتعين تصحيحها. وقد تجلى هذا المفهوم أيضا في تنمية منطقة فوه - كوني - بويمبو في المقاطعة الشمالية، وهي منطقة شملها على الخصوص عقدان إنمائيان متتاليان (2011-2016 و 2017-2021)، وإنشاء مصنع للنيكل في المقاطعة الشمالية (كونيامبو نيكل، بالشراكة مع شركة غلينكور) (انظر A/AC.109/2019/11).

41 - وتفيد الدولة القائمة بالإدارة أيضا بأنها أبرمت عقودا إنمائية مع المقاطعات التي يتشكل منها الإقليم (جزر الشمال، وجزر الجنوب، وجزر لويالتي) ومع 33 بلدية. وقد مكنت هذه الإعانات المالية ليس فقط من توفير الدعم الفعال لتنمية بلديات الداخل والجزر، بل أيضا من تنمية البلديات الأربع الواقعة في منطقة نوميا الكبرى، مما يكفل تدارك أوجه النقص الذي تعاني منه في المرافق الأساسية (مياه الشرب والطرق والصرف الصحي وشتى أنواع المرافق العامة) وسائر الهياكل الأساسية (انظر A/AC.109/2017/11). وفي منطقة الجنوب الكبرى، استفادت عملية تشييد مصنع للتعدين أيضا من الدعم المقدم من الدولة القائمة بالإدارة ومن الجماعات المحلية. ويتعلق الأمر بمصنع غورو الذي يديره فرع شركة فال في كاليدونيا الجديدة. وتملك شركة فال كندا نسبة 95 في المائة من هذا المصنع، وتملك نسبة 5 في المائة منه شركة المساهمة في قطاع التعدين في جنوب كاليدونيا الجنوبية، وهي شركةُ مساهَمةٍ تجمع بين المقاطعات الثلاث. ويتم استغلال مصنع غورو باستخدام عملية لمعالجة الخامات بالسوائل لاستخلاص الفلزات تمكّن من تعزيز قيمة الركازات ذات المحتوى المنخفض من النيكل (انظر A/AC.109/2017/11). وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أعلنت شركة فال إغلاق تلك المصفاة نظرا للصعوبات التقنية التي صادفتها، وأعربت عن اعتزامها العثور على مساهم يحل محلها في ملكية رؤوس أموال شركة فال كاليدونيا الجديدة.

باء - العمالة

42 - حسبما أفاد به المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية، كان القطاع الخاص في الربع الثاني من عام 2019 يوفر وظائف لما عدده 820 65 من المأجورين، وهو مستوى مستقر مقارنة بالربع الثاني من عام 2018.

43 - واستنادا إلى ما أفاد به المعهد أيضا، كان قطاع التجارة في الربع الثاني من عام 2019 يستخدم 220 10 من المأجورين، أي بانخفاض قدره 0,6 في المائة مقارنة بربع السنة السابق، في حين كان قطاع الزراعة يستخدم 690 1 مأجورا، وهو مستوى مستقر مقارنة بالربع السابق. وكان قطاع الخدمات غير التجارية يضم 260 33 وظيفة في الربع الثاني من عام 2019، أي بزيادة قدرها 0,4 في المائة على مدى ربع سنة.

44 - وحسب إفادة الدولة القائمة بالإدارة، تخرج كاليدونيا الجديدة الآن من فترة نشاط مطرد. فقد بلغ معدل البطالة بالمعنى الذي اعتمده مكتب العمل الدولي 11,9 في المائة في عام 2018، مقارنة بمعدل 11,6 في المائة في عام 2017، وهو مستوى أعلى من المستوى المسجل داخل فرنسا، الذي يبلغ 9,1 في المائة، ولكنه أقل بكثير من المستوى المسجل في أقاليم ما وراء البحار. وتتراوح أعمار أكثر من نصف العاطلين عن العمل بين 25 و 49 عاماً. وتعاني من البطالة مجتمعات الكاناك أكثر من غيرها من السكان على العموم. وعلى وجه الخصوص، يتجاوز معدل البطالة في صفوف الرجال الكاناك المعدل العام لبطالة الذكور بست نقاط، حيث يبلغ 16 في المائة. ومعدل البطالة في صفوف الكاناك من أدنى المعدلات مقارنةً بمعدلاتها في جميع الأقاليم الفرنسية الواقعة فيما وراء البحار. ولا تزال مقاطعة الجنوب تشهد أفضل مؤشرات العمالة مقارنة بمجموع السكان عموما. ومع ذلك، فعندما يؤخذ السكان الذكور فقط في الحسبان، فإن الحصول على الوظائف يبدو أسهل في المقاطعة الشمالية. ولا تزال مقاطعة جزر لويالتي متأخرة جدا فيما يتصل بسوق العمل.

45 - واعتمد الكونغرس في كانون الأول/ديسمبر 2016 قانونا محليا يهدف إلى التيسير للعمالة المحلية في الوظائف العمومية في كاليدونيا الجديدة (انظر A/AC.109/2017/11). وعلاوة على التدابير التصحيحية المتخذة لصالح ضبط التوازن الاقتصادي (انظر A/AC.109/2016/11)، تعمل الدولة القائمة بالإدارة على إيجاد حل لمشكلة "تخصيص الوظائف لسكان كاليدونيا الجديدة" من خلال التشجيع على عودة الموظفين من مواطني كاليدونيا الجديدة المعينين داخل فرنسا إلى الإقليم.

جيم - التعليم

46 - في عام 2019، تابع الدراسة في كاليدونيا الجديدة 983 69 تلميذا وطالبا، منهم 714 34 تلميذا في 267 من المدارس الابتدائية العامة أو الخاصة، و 224 30 تلميذا في المدارس الثانوية العامة والمدارس الثانوية الخاصة العاملة بموجب عقود (323 17 تلميذا في 58 مدرسة للمرحلة الأولى من التعليم الثانوي و 901 12 تلميذ في 21 من المدارس الثانوية وملحقاتها في المرحلة الثانية من التعليم الثانوي).

47 - ويشكل نظام "كوادر المستقبل" برنامجا لتدريب الكوادر تنفذه الدولة القائمة بالإدارة ضمن عملية إعادة التوازن المنصوص عليها في اتفاق نوميا. واليوم، يضم 505 1 من الكاليدونيين الذين تلقوا التدريب ضمن 782 1 مسارا تدريبيا كفاءاتهم في خدمة شتى الجماعات المحلية والإدارات والمؤسسات في كاليدونيا الجديدة. وتبلغ نسبة الكاناك 71 في المائة من هؤلاء المتدرّبين. ويتسم النظام بمعدل نجاح مرتفع، إذ ينجح 95 في المائة من المتدربين في اندماجهم المهني في غضون ثلاثة أشهر من عودتهم إلى كاليدونيا الجديدة. ويظل الالتزام المالي الذي قطعته الدولة القائمة بالإدارة في هذا المجال منذ عام 2006 يعادل 644 مليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ (أي حوالي 5,63 مليون دولار)، وتساهم فيه كاليدونيا الجديدة بما قدره 55 مليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ (أي 000 512 دولار). وقد

اتُّخذت إجراءات جديدة تتمثل في تحديد ومتابعة المتدرِّبين الذين يتلقون تدريبا في اختصاصات الامتياز الواردة في ورقة العمل المقدمة عام 2018 (A/AC.109/2018/11).

48 - وفيما يتعلق بالاندماج الاجتماعي والمهني للشباب الذين يمرون بظروف صعبة، تشكل الخدمة العسكرية المكيَّفة آلية للاندماج الاجتماعي والمهني يستفيد منها الشباب المنحدرون من أقاليم ما وراء البحار الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 25 عامًا، الذين يعانون أكثر من غيرهم من البعد عن فرص العمل وغالبًا ما يكونون مهمشين اجتماعيا (انظر A/AC.109/2019/11). وحسب إفادة الدولة القائمة بالإدارة، ينبغي أن يتم تدريجيا ابتداء من عام 2020 تمديد الخدمة الوطنية الشاملة، وهي دورة للتربية المدنية وإشراك المواطنين خضعت للتجريب في عام 2019 في 13 إقليما رائدا وتعنى بالشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 18 سنة بعد اجتيازهم الصف الثالث من المرحلة الأولى من التعليم الثانوي. ويجب أن يكون هذا النشر موضوع مشاورات مسبقة تجريها الدولة القائمة بالإدارة مع الحكومة المحلية والمقاطعات الثلاث من أجل تنظيم طرائق تنفيذ هذه الآلية في الإقليم. وباعتباره آلية لمشاركة المواطنين المتعددة الأشكال، يحظى التطوع بالخدمة المدنية بدعم الدولة القائمة بالإدارة، التي تحرص على تنميته، ولا سيما المشاركة الطوعية في خدمة الصالح العام التي تهم الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 25 سنة دون اشتراط أن تكون لهم شهادات التأهيل، والتي تمدد إلى سن 30 عاما بالنسبة للشباب ذوي الإعاقة. وجامعة كاليدونيا الجديدة مؤسسة عامة ذات طابع علمي وثقافي ومهني وضعت تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث والابتكار. وهذه الجامعة أداة للتنمية والبناء وإعادة التوازن في خدمة كاليدونيا الجديدة. وهي تتمتع بشرعية مؤسسية خاصة مستمدة من اتفاق نوميا، وعليها أن تلبي الاحتياجات البحثية والتدريبية المحددة لكاليدونيا الجديدة، وفقا للمادة 4-1-1 من الاتفاق. وتستقبل الجامعة حوالي 200 3 طالب وقد افتتحت ملحقة لها في المقاطعة الشمالية في عام 2019.

دال - شؤون الصحة العامة

49 - منذ عام 1980، يكتسب الكاليدونيون كل عام ما متوسطه ثلاثة أشهر من العمر المتوقع. وفي عام 2017، بلغ ذلك المتوسط 77,4 سنة (80,1 سنة للنساء و 75,1 سنة للرجال)، مقارنة بمتوسط 66,5 سنة في عام 1980 (انظر A/AC.109/2019/11).

50 - ويفيد جهاز إصدار العملات لأقاليم ما وراء البحار أن منظومة الصحة العامة في كاليدونيا تتسم بزيادة سريعة في عروض الخدمات الطبية، ولا سيما في المستشفيات. وتواجه كاليدونيا الجديدة مسألة شيخوخة السكان، الذين يتزايد تعرضهم للأمراض المزمنة. ويزيد هذا التطور في حالة الصحة العامة من الضغط على نظام التأمين الصحي، الذي يعاني من العجز. وفيما يتعلق برهان استدامة منظومة الصحة العامة، وضعت الحكومة خطة لإجراء إصلاح عميق للنموذج الاقتصادي لتلك المنظومة في كاليدونيا.

51 - ويوجد في الإقليم مستشفيان عامان (تبلغ قدرتهما الاستيعابية 539 سريرا و 47 من الأماكن المخصصة للمرضى الخارجيين في تخصصات الطب العام والجراحة والتوليد)، وعيادة طبية واحدة (تبلغ قدرتها الاستيعابية 270 سريرا)، ومستشفى واحد متخصص في الطب النفسي وطب الشيخوخة (تبلغ قدرته الاستيعابية 185 سريرا و 83 من الأماكن المخصصة للمرضى الخارجيين).

52 - وفي ضواحي نوميا، بدأ مجمّع كوتيو الاستشفائي الذي بلغت ميزانية إنشائه 50 بليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي لمنطقة المحيط الهادئ عملياته في عام 2017. وفي نوميا، جُمّعت العيادات

الخاصة الثلاث لتشكيل مركز استشفائي خاص في موقع واحد في نوفيل، وقد فتح أبوابه في أيلول/سبتمبر 2018. وفي المقاطعة الشمالية، أعيد تنظيم الخدمات الاستشفائية المعروضة، إذ تم افتتاح مستشفى جديد تبلغ قدرته الاستيعابية 64 سريرا بميزانية قدرها 6 بلايين فرنك من فرنكات الاتحاد المالي لمنطقة المحيط الهادئ، وأعيد توجيه أنشطة موقعيْ كوماك وبواندىميي نحو الرعاية لأغراض المتابعة وإعادة التأهيل. وعلى مستوى المقاطعات، هناك مركز صحي – اجتماعي يقدم الرعاية الصحية العامة المتكاملة في كل بلدية من بلديات الإقليم تقريبا.

خامسا – العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

53 – يحدِّد القانون التنظيمي رقم 99-209 الإطار القانوني الذي يمكن لكاليدونيا الجديدة أن تقيم ضمنه علاقات خارجية. وكاليدونيا الجديدة عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ منذ عام 1992. وقد أصبحت عضوا منتسبا في منتدى جزر المحيط الهادئ في عام 2006 وتم قبولها بصفة عضو كامل العضوية في عام 2016. وفي آبيا في عام 2017، شاركت كاليدونيا الجديدة لأول مرة في أعمال مؤتمر قمة المنتدى بصفة عضو كامل العضوية. ويتعلق الأمر هنا بخطوة هامة في تنفيذ اتفاق نوميا صوب تعزيز وجود الإقليم على الساحة الدولية.

54 – وكاليدونيا الجديدة عضو كامل العضوية أيضا في جماعة المحيط الهادئ، وهي أقدم منظمة إقليمية في هذه المنطقة، وتتخذ من نوميا مقرا لأمانتها. وتشمل الاتفاقات الإقليمية الأخرى التي انضمت إليها كاليدونيا الجديدة كطرف كامل العضوية برنامج البيئة الإقليمي للمحيط الهادئ، ومنظمة الجمارك في أوقيانوسيا، ومنظمة السياحة في جنوب المحيط الهادئ، المسؤولة عن السياحة في تلك المنطقة. وتشارك كاليدونيا الجديدة بصفات مختلفة في أعمال وكالة مصائد الأسماك التابعة لمنتدى جزر المحيط الهادئ (بصفتها عضوا منتسبا)، وفي لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ (بصفتها إقليما مشاركا)، ومنتدى تنمية جزر المحيط الهادئ (حيث تشارك في الأعمال دون صفة معينة)، ومنظمة الصحة العالمية (حيث لها العضوية في اللجنة الإقليمية لغرب المحيط الهادئ دون أن يكون لها صوت تداولي)، والمنظمة الإقليمية لمكافحة المنشطات في أوقيانوسيا (بصفتها عضوا مشاركا). وقد شهد التعاون الإقليمي في المجال الجامعي تقدما منذ عام 2013. فالشبكة البحثية لجامعات جزر المحيط الهادئ التي أنشئت رسميا في 10 تموز/يوليه 2013 تضم 11 جامعة من جزر منطقة المحيط الهادئ الجنوبية وتهدف إلى المساهمة بشكل أكثر تنظيما في تدريب الكوادر من شباب أوقيانوسيا وفي تنمية الأقاليم. وبذلك تمثِّل الشبكة منبرا إقليميا فعليا داعما للسياسات العامة. وختاما، حصلت كاليدونيا الجديدة، بدعم من الدولة الفرنسية، على صفة العضو المنتسب في المنظمة الدولية للفرنكوفونية في عام 2016، وفي منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في عام 2017. وهي تشارك كذلك في أعمال الشراكة الجزرية العالمية وشبكة Big Ocean منذ عام 2018.

55 – وواصلت كاليدونيا الجديدة تعزيز روابطها مع الاتحاد الأوروبي الذي تتمتع فيه بمركز إقليم منتسب يقع فيما وراء البحار، وهي الصفة القانونية التي خولتها له معاهدة روما. ويوجد في نوميا مكتب المفوضية الأوروبية المعنية بالبلدان والأقاليم الواقعة فيما وراء البحار لمنطقة المحيط الهادئ. أما في إطار صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر، فستستفيد كاليدونيا الجديدة من دعم قدره 29,8 مليون يورو (3,6 بلايين فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ) بين عامي 2017 و 2020. وقد اختارت كاليدونيا الجديدة

تركيز إنفاقها تلك الأموال على تنفيذ استراتيجية "العمالة والإدماج المهني" للفترة 2016-2020. وخلال الفترة نفسها، ستستفيد كاليدونيا الجديدة، إلى جانب بلدان وأقاليم ما وراء البحار الثلاثة الأخرى الواقعة في المحيط الهادئ من غلاف مالي إقليمي من صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر بمبلغ 36 مليون يورو من أجل تنفيذ مشروع تعاوني إقليمي. وبذلك يهدف مشروع أقاليم منطقة المحيط الهادئ المخصص لإدارة النظم الإيكولوجية على نحو مستدام إلى تحسين قدرة القطاعات الاقتصادية (الزراعة والغابات ومصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية) على التكيف مع تغير المناخ وإلى تعزيز الإدارة المتكاملة للمياه والأنواع الغازية. وختاما، تشارك كاليدونيا الجديدة أيضا في أعمال رابطة بلدان وأقاليم ما وراء البحار التابعة للاتحاد الأوروبي، إذ شغلت منصب نائب رئيسها في عام 2019، وستتولى رئاستها في الربع الأول من عام 2020.

56 - وفي كانون الثاني/يناير 2012، وقّع الوزير المكلف بالتعاون ووزيرة شؤون أقاليم ما وراء البحار ورئيس حكومة كاليدونيا الجديدة اتفاقيةَ استضافة مندوبي كاليدونيا الجديدة في الشبكة الدبلوماسية للدولة الفرنسية في منطقة المحيط الهادئ (أوقيانوسيا). وتم تعيين أول مندوب لكاليدونيا الجديدة لدى سفارة فرنسا في ويلينغتون في عام 2012. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، اعتمد كونغرس كاليدونيا الجديدة في 9 آذار/مارس 2017 بأغلبية الأصوات قانون البلد المتعلق بمندوبي كاليدونيا الجديدة، الذي يتيح للإقليم إقامة تمثيليات لدى دول أو أقاليم منطقة المحيط الهادئ. وقد حُددت شروط اختيار المندوبين وتدريبهم من خلال المداولة رقم 84/CP المؤرخة 16 أيار/مايو 2017. وفي أيلول/سبتمبر 2017، أطلقت كاليدونيا الجديدة حملة الاختيار لتعيين أربعة مندوبين جدد يعملون في مناصب دبلوماسية فرنسية في المنطقة بعد فترة التدريب والممارسة التي انتهت في حزيران/يونيه 2019. وبالتالي تولى أربعة مندوبين مهامهم في عام 2019 في السفارات الفرنسية في أستراليا وفيجي وبابوا غينيا الجديدة ونيوزيلندا. وسيتولى المندوب الخامس مهامه في السفارة الفرنسية في فانواتو في عام 2020.

57 - وشهدت الفترة الممتدة بين عامي 2016 و 2018 بذل حكومة كاليدونيا الجديدة جهودا جبارة في مجال تطوير العلاقات مع الدول المجاورة (انظر A/AC.109/2017/11). وبغية استكمال اتفاق التعاون الثلاثي الذي بدأ في عام 2012 بين فرنسا وكاليدونيا الجديدة وفانواتو، وجرى تجديده بانتظام منذ ذلك الحين، عززت كاليدونيا الجديدة تعاونها مع فانواتو بالتوقيع على خطة مشتركة للتعاون في عام 2017. ووقعت كاليدونيا الجديدة خطط تعاون مماثلة مع نيوزيلندا في عام 2016، ومع بابوا غينيا الجديدة في عام 2018، وتعتزم الاتفاق على خطتين جديدتين مع أستراليا وفيجي. وبفضل هذه الاتفاقات الثنائية، تعتزم حكومة كاليدونيا الجديدة تطوير دبلوماسيتها الاقتصادية في المنطقة. وفي هذا الصدد، قامت بعثة دبلوماسية اقتصادية بزيارة بابوا غينيا الجديدة في تموز/يوليه 2018، وأوفدت بعثة تحضيرية في مجال الدبلوماسية الاقتصادية إلى فيجي في تموز/يوليه 2019.

سادسا - موقف الدولة القائمة بالإدارة

58 - في معرض حديثه عن مسألة كاليدونيا الجديدة أثناء الجلسة الثامنة للجنة الرابعة، المعقودة في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019 (انظر A/C.4/74/SR.8)، قال ممثل فرنسا أن بلده يتعاون تعاونا تاما مع الأمم المتحدة بشأن ملف كاليدونيا منذ أكثر من ثلاثين عاما. وأضاف أن ذلك التعاون جزء من اتفاق نوميا. ويرسم ذلك الاتفاق، الذي تفاوض عليه الكاليدونيون بدعم من الدولة، طريقا لتحديد المستقبل المؤسسي لكاليدونيا الجديدة في جو من الطمأنينة. وعملت الدولة على ضمان المبادئ الأساسية للحياد

والحوار واحترام الخيارات الديمقراطية، فيما حرصت الأمم المتحدة، ولا سيما لجنتها الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، على توفير الشفافية والشرعية لتلك العملية. وقال ممثل فرنسا أن خطوة هامة قد اتخذت في تنفيذ اتفاق نوميا في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 بتنظيم اقتراع دُعي فيه ناخبو كاليدونيا الجديدة إلى الرد على السؤال التالي: "هل تريدون أن تحصل كاليدونيا الجديدة على السيادة الكاملة وأن تصبح مستقلة؟" وأسفر ذلك الاقتراع، الذي اتسم بنسبة مشاركة مرتفعة بلغت 81,01 في المائة من الناخبين عن النتيجة التالية: قال 56,67 في المائة من الناخبين "لا" لاقتراح الاستقلال. ووفقا لخارطة طريق نوميا، سيجرى اقتراع ثان في آب/أغسطس أو أيلول/سبتمبر 2020، ثم سيجرى اقتراع ثالث بحلول عام 2022. وسيجتمع الشركاء السياسيون بعد ذلك لمناقشة الحالة التي ستنشأ عن ذلك بروح الحوار الذي تضمنه الدولة.

59 - وأضاف ممثل فرنسا أن تنظيم الاستفتاء أدى إلى تعزيز التعاون بين فرنسا والأمم المتحدة. ففي بداية عام 2019، وللسنة الرابعة على التوالي، استضافت فرنسا بعثة من خبراء المنظمة، الذين جلبوا درايتهم فيما يتعلق بأعمال مراجعة مختلف القوائم الانتخابية. واستمعت السلطات الفرنسية إلى التعليقات التي أدلت بها تلك البعثة. كما حضر إلى كاليدونيا الجديدة فريق خبراء من المنظمة وبعثة وزارية من منتدى جزر المحيط الهادئ لمراقبة تنظيم الاقتراع الذي جرى في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

60 - وأشار ممثل فرنسا إلى أن تعاون بلده مع الأمم المتحدة لا يقتصر على الاستفتاء. فبموجب المادة 73 من ميثاق الأمم المتحدة، تحيل فرنسا كل سنة مساهمتها في استكمال ورقة العمل المتعلقة بكاليدونيا الجديدة. وعلاوة على ذلك، وبدعوة من فرنسا، قام وفد من اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار بزيارة كاليدونيا الجديدة للمرة الثانية في عام 2018، وتمكّن من الوقوف على التدابير المتخذة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية من أجل ضمان التنفيذ التام والكامل لاتفاق نوميا. وعلى وجه الخصوص، اتبعت فرنسا التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة بشأن أهمية الحملة الإعلامية التي نظمت لفائدة الجمهور بشأن رهانات الاقتراع. واختتم ممثل فرنسا كلامه بتوجيه الشكر إلى منظمة الأمم المتحدة، ولا سيما لجنتها الرابعة ولجنتها الخاصة وأمانتها العامة، على الدعم القيّم الذي قُدم لفرنسا في عملية الاقتراع الشاقة التي اتسمت بالشفافية وسادها الهدوء بشأن حصول كاليدونيا الجديدة على السيادة الكاملة.

سابعا - نظر منظمة الأمم المتحدة في المسألة

ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

61 - أدلى ممثلُ بابوا غينيا الجديدة، الذي تكلم أيضا باسم مجموعة رأس الحربة الميلانيزية، وممثلُ فيجي ببيانين بشأن مسألة كاليدونيا الجديدة أثناء الجلسة العاشرة، المعقودة في 27 حزيران/يونيه 2019 (انظر A/AC.109/2019/SR.10). وفي الجلسة نفسها، ووفقا لطلبات عقد جلسات الاستماع التي وافقت عليها اللجنة الخاصة في جلستها الثالثة، المعقودة في 17 حزيران/يونيه، أدلى ببيان أيضا كل من روش واميتان، رئيس كونغرس كاليدونيا الجديدة، وميكائيل فورست، ممثل جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني.

62 - واعتمدت اللجنة الخاصة في الجلسة الحادية عشرة، المعقودة في 28 حزيران/يونيه 2019، بدون تصويت مشروع قرار بشأن مسألة كاليدونيا الجديدة (A/AC.109/2019/L.22)، قدمه ممثلا بابوا غينيا الجديدة وفيجي (انظر A/AC.109/2019/SR.11).

باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

63 - في الجلسة السابعة للجنة الرابعة، المعقودة في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019، أدلى ببيان الممثل الدائم لبابوا غينيا الجديدة لدى الأمم المتحدة، متحدثا أيضا باسم مجموعة رأس الحربة الميلانيزية (انظر A/C.4/74/SR.7). وخلال الجلستين الثانية والثامنة، المعقودتين في 7 و 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019 على التوالي، أدلى ببيانين أيضا ممثلا كل من العراق وفرنسا (انظر A/C.4/74/SR.2 و A/C.4/74/SR.8).

64 - واستمعت اللجنة أيضا في جلستها الرابعة، المعقودة في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2019، إلى بيان أدلى به ميكائيل فورست، ممثل جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني، وقد كان صاحبَ الملتمس الوحيد الذي خاطب اللجنة حول موضوع كاليدونيا الجديدة (انظر A/C.4/74/SR.4).

65 - وفي الجلسة التاسعة، المعقودة في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019، اعتمدت اللجنة بدون تصويت مشروع قرار بشأن مسألة كاليدونيا الجديدة (انظر A/C.4/74/SR.9).

جيم - القرار الذي اتخذته الجمعية العامة

66 - في 13 كانون الأول/ديسمبر 2019، اتخذت الجمعية العامة دون تصويت القرار 106/74، استنادا إلى التقرير الذي أحالته إليها اللجنة الخاصة (A/74/23) وإلى نظر اللجنة الرابعة فيه في وقت لاحق.

المرفق

خريطة كاليدونيا الجديدة